<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">اسيل غازي فيصل</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">√ ماجستير</td><td colspan="2">دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">المخاطر التي تواجه الرقابة المصرفية الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات / بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٢</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يُعد القطاع المالي والمصرفي من أبرز القطاعات التي تتأثر بثورة المعلوماتية والاتصالات التي شكلت عاملا مهما لتنمية العمل المصرفي وتطويره . وقد صاحب ذلك ظهور استخدام الشبكات التي مكنت المصارف من ربط فروعها وجعلت من الميسور إعادة تدوير الأموال بين شتى أنحاء العالم على مدى الأربع والعشرين ساعة تتحرك فيها الأموال بسرعة تقترب من سرعة الضوء من منطلق أنة لم يُعد للمال أية هوية وطنية محددة مما ساعد على تسهيل العمل المصرفي وتخفيض التكاليف فضلا عن ذلك تقديم الخدمات المصرفية لشريحة أكبر من الزبائن ولكن رغم هذه الايجابيات إلا أنّ هناك سلبيات خطيرة رافقتها كإمكانية اختراق الأنظمة الالكترونية أو التلاعب بمدخلاتها وبالتالي الحصول على مخرجات مضللة فضلا عن ذلك أن الأنظمة الالكترونية تحتوي بيانات ومعلومات مهمة وسرية ولا يُسمح لأي شخص بالاطلاع عليها أو العبث فيها وتغيير محتوياتها إلا من له الصلاحية في التعامل مع هذه الأنظمة .

ومع الأعتماد المتزايد على الأنظمة الالكترونية في العمل المصرفي ظهرت مجموعة من المخاطر التي تواجه مفتشوا البنك المركزي ومراقبي الحسابات بصفة خاصة لما لهم من أهمية لما يُوافروه من موثوقية وقناعه لدى مستخدمي القوائم المالية ، فأصبح من الضروري أن يكون هناك أجهزة رقابية قادرة على التدقيق في ظل الأنظمة الالكترونية والحاجة إلى أساليب وإجراءات تدقيق تختلف عن تلك الخاصة بالأنظمة اليدوية . ومن هنا جاء هذا البحث لبيان المخاطر التي تواجه مفتشوا البنك المركزي ومراقبي الحسابات ليبقوا بالمستوى المطلوب من الأداء وبما يلبي أهدافهم .</td></tr>
</table>

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	حمزة عبد يوسف				
أسم المشرف	أ.م.د.بشير علوان حمد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	السياسة النقدية من منظور السياسات والاهداف (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي) للمدة من ٢٠٠٤-٢٠١٠				
السنة	٢٠١٢				
اللغة	العربية				
الخلاصة	سعت هذه الدراسة الى اثبات وجود نسق فكري يسبق عملية تصميم وادارة السياسة النقدية وهو نسق القواعد مقابل الاقديروالذي يمكن من خلاله تفسيراجراءات السياسية والتنبوء باتجاهاتها المستقبلية وجاءت اهمية الدراسة وفق اطار المتقدم والذي ارجع الجدال الذي دار بين البنك المركزي ومعارضيه الاقتصاديين والأكاديميين والسياسيين حول النهج الذي يدير من خلال البنك المركزي سياسته النقدية خلال مدة الدراسة الى مساره العلمي السليم (ضمن مسارات النظرية النقدية الممتد الى بدايات تكوّن ونشوء نسق القواعد مقابل التقدير في المرحلة سبقت صدور قانون peel عام ١٩٤٤ لبنك انكلترا، والتي شهدت نشوء الجدال بين مدرستي التداول والبنوك. وعلى أسس الجدال نفسه تم صياغة مشكلة الدراسة والتي تمثلت في قصور البنك المركزي على اختيار متغيراته المستهدفة في إطار تصميمه لنسقه المتخذ وبما يتلائم مع وضع الأسس الملائمة لتكوين استراتيجيه نقدية لها القدرة على بلوغ أهدافها النهائية. ابتغاء الكشف عن نسق السياسية المتخذ تحديد اتجاه الجدال والتحقق بعد ذلك طريق فرضية الرئيسة تمثلت في استهداف التضخم بشكل نهائي من قبل المركزي استلزم ضرورة تصميم وإدارة السياسة النقدية في البلاد أساس النسق متطلبات الحالة الراهنة للاقتصاد (الأمر الواقع ومع استخلاص النتائج المتحققة الدراسة تكون قد حققت في التوصل إلى أن نسق السياسة المتخذ من قبل السياسة البنك المركزي هو نسق التقدير ضمن "القاعدة كما اصطلحت عليه والذي يعتبر النسق الفرعية لنسق التقدير المقيد لا يلتزم البنك المركزي بموجبه				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	حميد جاسم محسن
أسم المشرف	أ.م.د. عبد الأمير عبد الحسين شياع
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ √ ماجستير / دكتوراه
عنوان البحث	" اثر إدخال النظام الألكتروني على حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية "
السنة	٢٠١٢
اللغة	العربية
الخلاصة	إن من سمات هذا العصر، الذي بات يسمى عصر المعلومات ، دخول تكنولوجيا المعلومات إلى مختلف ميادين الحياة , وقد أخذت هذه الظاهرة أشكالاً متنوعة كان من أبرزها عمليات إدخال أنظمة ألكترونية لتحل محل الأنظمة اليدوية التقليدية في مجالات عديدة , وقد كان إدخال نظام التداول الألكتروني في سوق العراق للأوراق المالية في عام (2009) أحد مشاهد هذه الظاهرة في مجال التعامل بالأسهم , الأمر الذي أحدث تغييرات ملموسة على حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية من خلال مؤشرات التداول في السوق (حجم التداول والقيمة السوقية وعدد الأسهم المتداولة وعدد الشركات المتداولة وعدد العقود المنفذة ومعدل دوران السهم ومؤشر السوق العام)، من هنا جاء هذا البحث في محاولة لتوضيح الأثر الذي أحدثه نظام التداول الألكتروني ، على حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية ولتنفيذ ذلك , تم جمع بيانات من مصادر (مأخوذة من النشرات الإحصائية الشهرية للسوق) تتعلق بمتغيرات البحث, حيث تم إجراء تحليل الفرق بين متوسطي عينتين : الأولى بمتغيرات البحث قبل إدخال نظام التداول الأَلكتروني , والأخرى بعد إدخال النظام , لمعرفة فيما إذا كان هناك فرق معنوي بين مؤشرات التداول في السوق قبل وبعد إدخال نظام التداول الأَلكتروني . ومن ثم تحليل علاقات التأثير بين التداول الأَلكتروني ومؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية ، ولقد استُخدِم لهذا الغرض تحليل الانحدار الخطي البسيط لغرض قياس تأثير التداول الأَلكتروني على حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية . وكانت النتائج غير متطابقة مع فرضيات الدراسة . وعلى وفق النتائج المتحققة توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها إنَّ مؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية قد تحسنت بشكل ملحوظ بعد استخدام نظام التداول الأَلكتروني ، وأن استخدام نظام التداول الأَلكتروني كبديل لنظام التداول اليدوي أعطى مرونة كبيرة ومعلومات مختلفة للوسطاء سهلت عليهم معرفة العمليات المنفذة وغير المنفذة وإجراء تحليل لأوضاع الشركات المتداولة أسهمها بشكل أسرع ويعتقد الباحث أن ذلك ناتج عن زيادة درجة الشفافية والأمان

	للمتعاملين والمستثمرين في السوق قد أسهم في رفع كفاءة وسرعة التعامل بالأوراق المالية , الأمر الذي قد يحقق المزيد من العدالة والسرعة والسهولة في تنفيذ الأوامر . ومن جانب آخر فقد أدى ذلك إلى تسهيل الرقابة على عمليات التداول ونشر المعلومات بشكل فوري سواء للمستثمرين المحليين أم الخارجيين , الأمر الذي يسهم في زيادة حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	خولة جاسم محمد			
أسم المشرف	ا.م.د موفق عبد الحسين محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	اثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل 11 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)			
السنة	٢٠١٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	حظيت مقررات بازل 11 بعناية العديد من المؤسسات المصرفية على المستوى الدولي والعالمي لما لها من أهمية ، حيث تعتبر حدثا هاما في تاريخ النشاط المصرفي العالمي ، وخطوة هامة في الاتجاه الصحيح من حيث تحسين سياسات وممارسات إدارة رأس المال ، وتعزيز ركائز الاستقرار المالي والمصرفي كما انها تحوي فرصا وتحديات صعبة ، بصياغتها لمقترحات وقواعد اضافية جديدة وسعت بموجبها نطاق كفاية رأس المال لتشتمل على مخاطر السوق ومخاطر اسعار الفائدة . انصبت مشكلة البحث من خلال تقويم مدى امكانية تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات لجنة بازل ١١ (انضباط السوق)من عدمه واثرها على كل من كفاية راس المال المصرفي ,الرقابة الاشرافية ,والمخاطر المصرفية,وبيان جوانب ضعف التزام المؤسسات المصرفية بها والتي تؤدي بدورها الى استقرار النظام المالي ككل . وتكمن اهمية البحث ببيان اهمية رأس المال الكبير في العمل المصرفي وما يمتلكه			

	من دور في امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف الامر الذي يعكس مدى استعداد المصارف العراقية بالسلامة المصرفية من خلال مدى امكانية تطبيقها لتلك المقررات هدف البحث الى دراسة اثر انضباط السوق في كل من محور كفاية راس المال , محور الرقابة الاشرافية ,ومحور المخاطر المصرفية .وبيان اهم الفروقات بين المصارف الحكومية والاهلية للمصارف عينة البحث في معطيات الجانب الخاص بالتحليل المالي (نسب الربحية ,نسب توظيف الاموال ,ونسب التداول والسيولة . ولغرض تحقيق اهداف البحث استند البحث الى عدد من الفرضيات من اهمها يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور كفاية راس المال , يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور الرقابة الاشرافية ,يوجد اثر ذو مغزى معنوي لمؤشر انضباط السوق في محور المخاطر المصرفية وعند مستوى دلالة ٠.٠٥ .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	رشا قاسم محمد			
أسم المشرف	الأستاذ المساعد الدكتور أحمد محمد فهمي سعيد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	أثر العوامل التنظيمية 7S's في الخدمة المصرفية بحث استطلاعي تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة			
السنة	٢٠١٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الى بيان علاقة واثر العوامل التنظيمية 7S's في الخدمة المصرفية للتعرف على التوجه التنظيمي والستراتيجي لإدارة المصارف إذ استند البحث على متغيرين هما العوامل التنظيمية والخدمة المصرفية لتشكل الإطار العام للبحث ، فانطلق البحث من مشكلة عبّر عنها بعدد من التساؤلات ، وتضمن مجتمع البحث مصرف الشرق الاوسط ومصرف بغداد وبعض فروعهما في بغداد، وأُخذت عينة من مدراء الإدارات العليا والوسطى والدنيا تراوحت (٦٩) مديراً. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لإظهار خصائص عينة البحث ،إذ أُستعملت العديد من الوسائل الإحصائية لمعالجة المعلومات منها معامل ارتباط (Person) لاختبار صحة فرضيات			

	الارتباط ، وتم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة فرضيات التأثير، وتوصل البحث إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعوامل التنظيمية مجتمعة في الخدمة المصرفية كان اشدها تأثير نظم المعلومات في حين اظهرت النتائج عدم وجود تأثير للأبعاد المستقلة الهيكل التنظيمي والقيم المشتركة في الخدمة المصرفية، واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أبرزها قيام المصارف تبني استراتيجية واضحة المعالم مناسبة لعمل المصرف وكفيلة بتحقيق أهدافه والعمل على اشراك العاملين في عملية اتخاذ القرارات والتخفيف من الإجراءات والآليات وبما لا يتعارض مع الإطار العام للسياسة التي يضعها البنك المركزي .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**رونق احمد مهدي**			
أسم المشرف	**الاستاذ المساعد الدكتور مؤيد عبد الكريم شاكر النقيب**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تأثير توصيف الوظائف على الاداء المنظمي للمصرف** **بحث استطلاعي في مصرف الرشيد**			
السنة	**٢٠١٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**((تأثير توصيف الوظائف على الاداء المنظمي للمصرف/بحث استطلاعي في مصرف الرشيد))** **يهدف هذا البحث اولاً الى تشخيص الواقع والاستخدام الفعلي لأدلة توصيف الوظائف المصرفية وبيان اهمية اعتماد ادلة حديثة يتم اعدادها حسب طبيعة الوظائف الموجودة في الهيكل التنظمي في المصارف والوقوف على أهم نقاط الخلل الموجودة في الادلة المعمول بها مقارنة بالادلة المعمول بها عالمياً والتي بدورها توصلنا الى ايجاد الحلول الواقعية لها من خلال اقتراح أنموذج لبطاقة توصيف الوظائف يواكب التطورات والتغيرات التي يشهدها البلد, وثانياً الى معرفة تأثير توصيف الوظائف على الاداء المنظمي من خلال قياس علاقة الارتباط والتأثير باستخدام الاساليب الاحصائية**			

	ومن اجل تحقيق هدف البحث والاجابة عن تساؤلات المشكلة, استخدم البحث لاستبانه كإحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات إذ ضمت عينة البحث (١١٠) استمارة وزعت الى مدراء الأقسام ومسؤولي الشعب والوحدات في المصرف, الى جانب المقابلات الشخصية والمعايشة الميدانية, ودراسة الوثائق والتقارير المالية السنوية الخاصة بالأداء المنظمي.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**سرى علي حسون**			
أسم المشرف	**أ.م. د علي محمد ثجيل المعموري**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية**			
السنة	**٢٠١٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تقوم المصارف التجارية بعملية منح الائتمان بما يخدم أهدافها، اذ يجب ان تقوم وحداتها بدراسة الائتمان وتصنيف مخاطره من خلال تقييم القطاع الاقتصادي، والموقع التنافسي، والأداء التشغيلي، والتدفق النقدي، والوضع المالي للمقترضين، كما ان المصارف يجب ان تحاول تخفيف مخاطر الائتمان من خلال مراقبة ومتابعة استغلال القرض لنفس الغرض الذي تم منح الائتمان من أجله، وان تقييم المركز المالي لشركة ما غالبا ما يعتمد على معلومات الحسابات التاريخية المستخلصة من تقريرها السنوي وحساباتها الختامية ومعظم هذه المعلومات لها علاقة بتقييم الأرباح والموجودات والمطلوبات، إن التحليل المالي للتقارير المالية يعني ان الشركة سيكون لها ما يكفي لتدفع ماهي مدينة به في الوقت المحدد.** **وتتجسد مشكلة البحث في ان المصارف تعاني من مخاطر مالية ومخاطر ائتمانية نتيجة ضعف اهتمام الإدارة للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشاريع طالبة الائتمان وتجاهل أهميته في تقليل مخاطر الائتمان، فضلا عن ضعف التزام بعض الشركات في تقاريرها المالية المنشورة بمتطلبات الإفصاح يعقد من عملية اتخاذ قرارات الائتمان.**			

	واستند البحث إلى فرضية مفادها، ان التزام إدارة الائتمان بتحليل متطلبات الإفصاح المحاسبي يؤدِ تخفيض مخاطر الائتمان إلى ادنى حد ممكن ومن ثم تعظيم أرباح الشركة، وان التزام الشركات طالبة الائتمان بمتطلبات الإفصاح والشفافية يساعد ادارة المصرف على اتخاذ القرار الرشيد، وتطرق البحث إلى مفهوم الائتمان المصرفي ودوره في تعظيم الأرباح وتوسيع أنشطة المصرف من خلال بيان أهمية الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية ، كذلك تعريف مخاطر الائتمان وعناصر وأنواع وأسباب تلك المخاطر وأساليب تقليل المخاطر، وتناول البحث مفهوم الإفصاح المحاسبي ومستوياته وطرائقه والعوامل المؤثرة فيه، كما بين البحث اثر التحليل المالي للتقارير المالية في اتخاذ القرار الائتماني من خلال بيان أهميته وأهدافه ومقوماته وخطواته ومعاييره وأساليبه ومن ثم تحليل المعلومات المفيدة في اتخاذ القرار الائتماني.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	سعدون عباس محمد			
أسم المشرف	د. سهام محمد عبد العزاوي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	تأثير قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال في تطوير عمل المصارف الخاصة العراقية / بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة			
السنة	٢٠١٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يشكل القطاع المصرفي بما فيه من مصارف حكومية و خاصة (تجارية او استثمارية واسلامية)،عماد الاقتصاد الوطني من الناحية التمويلية ، بما توفره هذه المصارف من امكانية لدعم خطط التنمية من خلال مساهمتها مع الدولة في تمويل المشاريع الاستثمارية. ومن منطلق حرص البنك المركزي على تعزيز الملاءة المالية للمصارف الخاصة وضمان قدرتها على الاستمرار بالعمل بفاعلية وتكوين مؤسسات مالية ذات قواعد رأسمالية قادرة على مواجهة المنافسة المتوقعة من عمليات فتح السوق المصرفي أمام المصارف الأجنبية، و لتقوية المراكز الائتمانية لها وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية ،أصدر قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال للمصارف الخاصة			

	يهدف هذا البحث إلى إلقاء نظرة على أهمية القطاع المصرفي الخاص في العراق ودوره في تمويل المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن بيان أهمية زيادة رأس المال ومدى قدرة قرار البنك المركزي العراقي زيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة على تقديم الدعم للنشاط الاقتصادي والتنمية في العراق ، والوقوف على أهم المحددات التي يمكن أن تقف عائقا" أمام هذه المصارف عند البدء بتنفيذ القرار والتي بدورها يمكن أن توصلنا إلى أهم الإجراءات التي يمكن أن تساهم في دعم المصارف لتنفيذ القرار، فضلاً عن التطرق إلى تأثير القرار على نشاط سوق العراق للأوراق المالية وعلى أسعار أسهم القطاع المصرفي وتداولها في السوق ومدى تأثر المستثمرين في السوق من القرار. واستند البحث في أحد جوانبه الى دراسة تأثير القرار على نشاط المصارف وبعض المؤشرات المالية لهذه المصارف من خلال اختيار عينة من المصارف الخاصة العاملة في العراق, فضلاً عن تحليل نتائج أنموذج استمارة الإستبانة التي صممت لاستقصاء آراء الخبراء والمختصين, بشأن أهمية القرار وأثره على النشاط المصرفي والاقتصاد ككل

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	عماد عاشور محمد			
أسم المشرف	د. حمزة فائق وهيب الزبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور أسواق الأوراق المالية في مكافحة غسل الأموال بحث تطبيقي في سوق العراق للأوراق المالية			
السنة	٢٠١٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	لم تعد ظاهرة غسل الأموال ظاهرةً محلية أو إقليمية ، فكل دولة معرضة لهذه الظاهرة لان تأثيراتها تستهدف الإنسان أينما كان باستهدافها الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية وحتى الأخلاقية ، سواء على المستوى الوطني أم على المستوي الدولي ، فضلاً عن استغلال الاندماج الحاصل في أسواق المال الدولية والتطور التقني في الأنظمة المالية لنقل الأموال المراد غسلها وتحريكها إلى إي مكان في العالم، وهو ما جعل المجتمع الدولي يحاول التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها وتحجيمها عبر إصدار اتفاقات ومعاهدات وتوصيات وتشريعات واستراتيجيات			

	والیات، وكانت الهيئة الرائدة في هذا المجال منظمة الأمم المتحدة ، تتبعها لجنة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (فاتف) . **أنَّ هذا البحث جاء لبيان الدور التي تنهض به أسواق الأوراق المالية في مكافحة غسل الأموال بشكل عام ،وسوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص فضلاً عن دور بعض الجهات ذات العلاقة بتداول الأوراق المالية المدرجة في السوق وهي (مركز الإيداع العراقي ،وشركات الوساطة المالية العاملة في السوق)، وذلك من خلال تحليل الإجراءات الداخلية للسوق ومدى ايفائها بمتطلبات الإجراءات المنصوص عليها في قانون المكافحة السابق الذكر ، فضلاً عن الوقوف على مستوى التعاون المحلي بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال (مكتب مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي العراقي) وبين سوق العراق للأوراق المالية فضلاً عن الجهات ذات العلاقة بتداول الأوراق المالية المدرجة في السوق السابق ذكرها .** **وقد تبين للباحث أن هنالك جوانب قصور أو تلكؤ في تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال من الجهات ذات العلاقة بتداول الأوراق المالية السابق ذكرها جميعاً من جهة ، فضلاً عن تدني مستويات التعاون المحلي بينها وبين مكتب مكافحة غسل الأموال من جهة أخرى.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**كريم نجم عبيد ياسين**			
أسم المشرف	**أ.م.د أحمد محمد فهمي سعيد البرزنجي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تقييم استخدام البطاقة الذكية لدفع رواتب المتقاعدين في مصرف الرشيد / بحث استطلاعي**			
السنة	**٢٠١٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**يهدف هذا البحث إلى بيان تقييم استخدام البطاقة الذكية لدفع رواتب المتقاعدين في مصرف الرشيد وتطبيق آليات التكنولوجيا المصرفية الحديثة متمثلة بالوسائل الالكترونية الحديثة في البيئة العراقية , وفي مصرفي الرشيد والرافدين يجري حالياً**			

	تطبيق نظام لدفع الرواتب عن طريق البطاقة الذكية للمتقاعدين وفئات اخرى , ولبيان مدى تقبل المواطن العراقي للانظمة التكنولوجية وتأثيرها في انتشار الخدمات المصرفية في البيئة العراقية, وفي تأثيرها على آداء المصارف من ناحية الربحية والتنافسية ومدى ملاءمة هذه الخدمات لزبائنها , ومن ثمّ على الاستحواذ على زبائن جدد ورفع كفاءة عملها , تمّ عمل استبانة وزّعت على عينة من موظفي مصرف الرشيد وكذلك وزعت استبانة على المتقاعدين الذين يستلمون رواتبهم من فروع المصرف ومن المكاتب المجازة , وقد وجهت اسئلة الى موظفي المصرف وبأربعة محاور, ثمّ وجهت اسئلة الى المتقاعدين من خلال استبانة تضم ثلاثة محاور, إنّ كلاً من الاستبانتين تركز في السؤال عن أهداف المصرف وفوائده من جراء تطبيق التكنولوجيا المصرفية و الوسائل الرقابية المتبعة. أمّا الاسئلة التي طرحت على المتقاعدين فهي أسئلة تركّز في آرائهم وتصوراتهم عن نظام البطاقة الذكية الذي من خلاله يستلمون رواتبهم , و فائدة المتقاعد من النظام وفائدة المصرف و المخاطر المتوقعة وكيفية وضع الحلول المناسبة لها , و الاجراءات الرقابية المطلوبة للحفاظ على أموال الزبائن المحفوظة بالبطاقة الذكية ,كما تمّ التركيز في أسئلة الاستبانة للمتقاعدين عن معوقات العمل المكتشفة في اثناء تطبيق نظام البطاقة الذكية. **واستند البحث في أحد جوانبه الى دراسة تأثير التكنولوجيا في نشاط المصارف من خلال اختيار عينة من فروع مصرف الرشيد العاملة في العراق, فضلاً عن تحليل نتائج أنموذج استمارة الإستبانة التي صمّمت لاستقصاء آراء الخبراء والمختصين, بشأن أهمية و وتأثير التكنولوجيا عامةً والبطاقة الذكية خاصةً في النشاط المصرفي والاقتصاد بشكل عامٍ .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**ماجد ابراهيم حمادي**			
أسم المشرف	**أ. م. د. موفق عبد الحسين محمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**أثر الاعتمادات المستندية في ربحية المصارف** **(بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة)**			
السنة	**٢٠١٢**			
اللغة	**العربية**			

الخلاصة	**استندت الدراسة الحالية على متغيرين تتفاعل فيما بينهما لتشكل الإطار العام لها وهي: الاعتمادات المستندية كأحد أوجه التمويل كما أنها تمثل أحد أهم أنواع التسهيلات المصرفية التي تربط بين العملاء في الدول المختلفة جغرافيا . و دور الربحية في النشاط المصرفي ، لان الأرباح تعتبر أهم هدف من أهداف المصارف التجارية ، وتضمن مجتمع الدراسة مصرف بغداد ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.** **وقد استخدم المنهج الوصفي والتحليلي لإظهار نتائج عينة البحث واستعملت العديد من الوسائل الإحصائية لمعالجة البيانات منها معامل ارتباط (Person) أختبار صحة فرضيات الارتباط ، وتم الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط وأختبار صحة فرضيات التأثير وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط بين أرباح الاعتمادات المستندية وأرباح المصارف وعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين أرباح الاعتمادات المستندية وأرباح المصارف ، واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها الأخذ بنظر الاعتبار عدم حصر عملية فتح الاعتمادات المستندية في مصرف واحد هو المصرف العراقي للتجارة (TBI) والذي يعتبر المحتكر لهذه العملية خصوصاً أن العراق في حالة انفتاح اقتصادي (اقتصاد حر) وبالتالي عدم التقيد بفتح الاعتمادات المستندية بمصرف واحد وتشجيع المصارف بفتح، الاعتمادات المستندية وضمن الشروط والإطار العام للاقتصاد العراقي .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**محمد عبد الواحد**			
أسم المشرف	**أ.م.د. عبد الأمير عبد الحسين**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**تأثير آلية المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والارباح – بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني**			

السنة	**٢٠١٢**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**١- سعى هذا البحث إلى تحديد تاثير المبادرة الزراعية (المتغير المستقل) بمتغيراته الفرعية التي تضمنت (صندوق إقراض صغار الفلاحين ، صندوق إقراض تنمية النخيل ، صندوق الثروة الحيوانية ، صندوق إقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة ، صندوق تنمية المشاريع الاستثمارية الكبرى ، صندوق تنمية الاهوار) في الارباح ونشاط الإقراض المصرفي (المتغير المعتمد) ، بوصفه بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني الذي انطلق من مشكلة مفادها اختلاف سياسة إقراض المبادرة الزراعية وسياسة إقراض المصرف الزراعي التعاوني.** **٢- تدني الطلب على قروض المصرف الزراعي التعاوني والتوجه لطلب قروض المبادرة الزراعية من قبل المواطنين .** **٣- عدم القدرة على تحديد المردود السلبي والايجابي للمبادرة الزراعية ، فضلا عن عدم تبني أسس الشفافية والإفصاح عند إعداد التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمبادرة الزراعية والمصرف الزراعي التعاوني .** **ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في الوقوف على الواقع العملي لتطبيق المبادرة الزراعية وانعكاساتها على ارباح وقروض المصرف الزراعي التعاوني ، فضلا عن استجلاء الأطر النظرية والدلالات الفكرية لمتغيرات البحث .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**مخلد حمزة جدوع**			
أسم المشرف	**الدكتورة خلود هادي عبود**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور استراتيجيات التسويق المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية (بحث تطبيقي)**			
السنة	**٢٠١٢**			

اللغة	العربية
الخلاصة	تتميز المصارف في تبني الإستراتيجية التسويقية, لتسويق خدماتها المصرفية في السوق وتستخدم هذه الاستراتيجيات لامتلاك ميزة تنافسية تجعلها قادرة على مواجهة منافسيها, والتي تتناسب مع معطيات السوق الذي تعمل فيه . فالمصارف تتبنى استراتيجيه تسويقية تضم مجموعة من البدائل والسياسات والأدوار التي تؤدي الى ترشيد الجهود التسويقية وتستجيب في الوقت ذاته للتغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة بها, مع ظروف المنافسة. أن من أهم أهداف هذا البحث هو قياس دور استراتيجيات التسويق المصرفي في تحقيق الميزة التنافسية في عينة من المصارف العراقية الخاصة, وسعيا لتحقيق ذلك اعتمد الباحث على عدد من المناهج البحثية الرصينة تمثلت بالمنهج الوصفي التحليلي والتطبيقي , لترصين المفاهيم التي تناولها البحث , وكان حجم عينة البحث (56) فرداً وهم الذين يشكلون الادارة العليا وتمثلوا بـ(رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء المفوضين ومعاونيهم ورؤساء الأقسام) في حين تمثلت الأداة الأولية للبحث (بالاستبانة) التي جرى تصميمها بالاعتماد على عدد من المقاييس العلمية الرصينة , وبعد أن جرى تكييف هذه المقاييس بما يتناسب مع متطلبات البيئة العراقية. إذ جرى تحليل البيانات التي تم التوصل أليها عبر أداة البحث فضلاً عن التقارير المالية السنوية , باستعمال عدد من الأدوات الإحصائية عبر برنامج (SPSS.v.19) للوصول الى النتائج المتعلقة بها واستعمال برنامج (Excel.2010) لاستخراج المؤشرات المالية لمعرفة أداء المصارف عينة البحث وفي المحصلة النهائية فقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والتي أهمها: يستنتج الباحث وجود علاقة ارتباط وتأثير بين استراتيجيات التسويق المصرفي والميزة التنافسية , ووجد ايضاً أن المصارف عينة البحث تتبنى الإستراتيجية الدفاعية بشكل عالٍ وتتبنى الإستراتيجية العقلانية أكثر من الإستراتيجية الهجومية .

جامعة بغداد			
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف		
أسم الباحث	نبراس محمد عباس		
أسم المشرف	أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين الأمام		
الأيميل			
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	

عنوان البحث	استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطرة المصرفية في إدارتها على وفق مقررات لجنة بازل دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة
السنة	٢٠١٢
اللغة	العربية
الخلاصة	لقد تعاظمت المخاطر المصرفية وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استعمال أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية , لذلك تختار المصارف بشكل كبير اعتماد مقاييس الربحية المعدلة وفقا" للمخاطر مما دفع الباحثة إلى الولوج بهذا البحث اذ أن من أهم الأسباب التي قادت للقيام بهذا البحث هو محدودية استخدام الطرق الإحصائية الحديثة من طرف المصارف التجارية في الدول العربية اسوة" بالمصارف العالمية التي كانت سباقة لاعتماد هذه النماذج ومن هنا انطلقت مشكلة البحث في حاجة المصارف إلى استخدام مقاييس تربط بين الربحية والمخاطرة وهو ما يحققه نموذج RAROC (عائد رأس المال المعدل بالمخاطر) والذي يقدم صورة واضحة عن المخاطر المحيطة بالمصرف ومقدار رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر غير المتوقعة , واستند البحث إلى فرضية مفادها إن استخدام مقياس RAROC سوف يهيئ مقياسا" أدق للعائد على رأس المال , واستنادا" إلى ما ورد فقد جاءت أهمية دراسة موضوع البحث من خلال الإطار النظري للمخاطر المصرفية وإدارتها ونموذج RAROC وعلاقتهما بمقررات بازل II ومقترحات بازل III ومن ثم جاء الجانب التطبيقي للبحث والذي اهتم بدراسة التحليل المالي والإحصائي لمؤشرات الأداء المصرفي وكفاية رأس المال والمخاطر المصرفية المتمثلة (بالمخاطر الائتمانية , والتشغيلية , والسوقية) واستخراج نسب نموذج RAROC ورأس المال الاقتصادي لعينة البحث للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠التي تمثلت بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار والذي تميز بالتصنيف الائتماني الممتاز ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل والذي كان تصنيفه الائتماني جيد من اجل معرفة أمكانية تطبيق النموذج على المصرفين وأخيرا" جاءت الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبحث حيث تمثلت أهم الاستنتاجات بكون تطبيق مقررات بازل II ومقترحات بازل III من الممارسات التي تحقق توافق مع معايير الأداء المصرفي كما أن تطبيقه يحقق إدارة المخاطر بفاعلية اكبر ويجنب المصارف الأزمات العنيفة التي تؤدي إلى الانهيار وهو ما يحققه عائد رأس المال المعدل بالمخاطر حيث يعد نموذج RAROC مقياسا" متماثلا" ومنتظما" للأداء يمكن للإدارة استخدامه لمقارنة الربحية بالمخاطر من خلال المفاضلة بين العائد والمخاطرة لكون النموذج يشجع مقياس الأداء المعدل وفق المخاطر بطريقة منطقية ومتناسقة فأنه يزود المدراء بالمعلومات التي يحتاجونها لجعل التسوية بين المخاطرة والعائد على نحو أكثر كفاءة وفاعلية. أما أهم التوصيات التي جاء بها البحث فقد تمثلت بضرورة تبني نموذج RAROC وتوفير الملاكات البشرية المدربة والمؤهلة والبنية الأساسية ونظم المعلومات والرقابة الداخلية لاستيفاء ما يتضمنه النموذج وانسجاما"مع ما تضمنته مقررات بازل من مداخل شاملة تتمتع بالحساسية المناسبة لدرجة المخاطرة التي تتضمنها المصارف وأنشطتها,ومن جهة أخرى سمحت مقررات لجنة بازل للمصارف غير الناشطة على الصعيد العالمي من بناء نماذجها الخاصة بإدارة المخاطر لذلك يتطلب من المصارف والمهتمين بالشؤون المصرفية من متابعة الجهود البحثية للوصول إلى أفضل الطرق لقياس

المخاطر والتي تتواكب مع نشاط المصارف التجارية المحلية .	